

أثر إنخفاض سعر صرف العملة على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية

سبرينة مانع¹، كريم زرمان²

¹جامعة عباس لغرور، خنشلة(الجزائر)، manaa.sabrina@univ-khenchela.dz

²جامعة عباس لغرور، خنشلة (الجزائر)، zermane.karim@univ-khenchela.dz

Impact of the decline in the currency exchange rate on some macroeconomic variables

Sabrina MANAA¹, KarimZERMANE²

University of Abbes LaghrourKhenchela(Algeria)^{1,2}

تاريخ الاستلام: 2021/04/03؛ تاريخ القبول: 2021/06/27؛ تاريخ النشر: 2021/06/30

ملخص :

تعاني الكثير من الدول النامية عجزا مزمنا في موازينها التجارية الأمر الذي يوقعها في مأزق المديونية الخارجية ويضعف من القاعدة الادخارية المحلية، ويشكل بالتالي عقبة كبيرة أمام محاولات التنمية في هذه الدول وقد تلجأ العديد منها إلى تبني أنظمة أسعار صرف أجنبي تسمح باستخدام سياسة سعر الصرف أداة لمواجهة هذه الاختلالات التجارية

الهدف من الدراسة هو إبراز دور وآثار تخفيض قيمة سعر الصرف على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية وتوصلت الدراسة إلى أن تقنية تخفيض قيمة العملة تتطلب وضع سياسة مالية واقتصادية ممنهجة، كاملة ومتكاملة من أجل تحسين المؤشرات الاقتصادية، لأنه يمكن أن تكون هناك فجوة إنكماشية ناتجة عن الضغوط التضخمية .

الكلمات المفتاح: تخفيض قيمة العملة، سعر الصرف، المتغيرات الاقتصادية الكلية.

تصنيف JEL : E42, F59, P45

Abstract :

Many countries suffer from a chronic deficit in their trade balances, which puts them in the dilemma of external debt and weakens the domestic savings base, and thus constitutes a major obstacle to development attempts in these countries, and many of them may resort to adopting foreign exchange rate systems that allow the use of a rate policy. The exchange is a tool for countering these trade imbalances.

The aim of the study is to highlight the role and effects of devaluation of the exchange rate on a set of macroeconomic variables. The study concluded that the technique of devaluation requires the development of a systematic, complete and integrated financial and economic policy in order to improve economic indicators, because there can be a deflationary gap. It is caused by inflationary pressures.

Key words: Devaluation, Exchange Rate, Macroeconomic Variables.

Jel Classification Codes : E42; F59; P45.

مقدمة

إن سياسة تخفيض قيمة العملة ليست حديثة، وإنما عرفت منذ الزمن القديم بسبب الاضطرابات الحادة التي ظهرت ما بين القرن الثالث والخامس. ثم في القرون الوسطى عندما أراد الأمراء التخلص من الجزء الكبير من ديونهم المتراكمة ثم تطور الهدف من التخفيض عند القرن 16 إلى القرن 18 كقيام اسبانيا بتخفيض قيمة عملتها لمنع تسرب المعدل الثمين ومن خلال هذا المبحث سوف نتعرف على مفهوم هذه السياسة وأسبابها وأهمية هذه السياسة وهدف الدولة منها وشروط نجاحها.

وقد اختلفت المدارس الاقتصادية حول فعالية هذه الأداة في تحقيق الآثار المرغوبة على الميزان التجاري، وتبني هذه الدراسة منهج المرونات الأكثر استخداما في الدراسات التطبيقية.

نحاول من خلال هذه الدراسة لإجابة على الإشكالية التالية: ماهي أهم المتغيرات الاقتصادية التي تتأثر بتخفيض قيمة العملة المحلية؟ وهل لهذا التخفيض فوائد اقتصادية واجتماعية؟

اهمية الدراسة: تعتبر عملية تخفيض العملة أداة من الأدوات التي يتحدد على أساسها سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية، لجأت إليه الجزائر عدة مرات وعلى مراحل من اجل خلق التوازن الخارجي لسعر الصرف، لكن انعكاسات هذه العملية على الأسعار والدخل وحركة رؤوس الأموال لها آثار هي الأخرى، وفي هذه الدراسة سنتعرف بنوع من التفصيل على هذه الآثار.

منهجية الدراسة: اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على تحديد المشكلة، وجمع البيانات العلمية المتعلقة بالموضوع، ثم تفسيرها وتحليلها، ولتحقيق هدف الدراسة تم تقسمها على عدة عناصر، كمفهوم تخفيض العملة، وأسبابها، وتطوراتها، واثار التخفيض في العملة على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية .

1. مفهوم تخفيض قيمة العملة وأسبابه.

يعتبر التخفيض إجراء تتخذه الدولة صاحبة العجز في ميزان مدفوعاتها بهدف تشجيع صادراتها والحد من وارداتها وبالتالي تفاديا للجوء إلى سياسات انكماشية في الداخل وتخفيض مستوى العام للأسعار فيها. تخفيض العملة المحلية يترتب عليه انخفاض الاسعار المحلية عند قياسها بالعملات الأجنبية، وكذلك ارتفاع أسعار المنتجات الخارجية مقومة بالعملة المحلية. (عوض الله، 1998، الصفحات 303-304)

1.1 مفهوم تخفيض قيمة العملة

يقصد بتخفيض العملة هو أن تقرر الدولة تخفيض قيمة عملتها بالعملات الأجنبية بحيث تصبح تساوي أقل من ذي قبل من هذه العملات، ومعنى هذا أن التخفيض هو إجراء يخفض سعر الصرف، ويخفض قوتها الشرائية في الخارج كأن تقرر دولة ما مثلا أن تخفض سعر الصرف للعملة الوطنية بدولارات فبدلا أن تساوي ثلاث وحدات ونصف منها دولا واحدا فإنه يصبح دولار واحد يساوي 4 وحدات.

أما مصطلح انخفاض قيمة العملة فيقصد به انخفاض قيمة العملة لبلد ما إزاء العملات الأجنبية في سوق الصرف الأجنبي، نتيجة تعارض قوى العرض والطلب وهذا يعني أن الانخفاض المذكور يحصل في حالة نظام الصرف العائم، والعوامل المؤدية إلى انخفاض القيمة الخارجية لعملة البلد هي: (سلامة، 2012-2013، الصفحات 49-50)

- زيادة الاستيرادات وانخفاض الصادرات.
- انخفاض أسعار الفائدة الحقيقية.
- ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية في الخارج.

2.1. الفرع 02: أسباب التخفيض

هناك عدة أسباب لتخفيض قيمة العملة ويمكن تقييمها إلى أسباب رئيسية وأخرى ثانوية وهي:

- ☑ الحد من تصدير رؤوس الأموال إلى الخارج وتشجيع استردادها من الخارج.
 - ☑ زيادة دخل بعض الفئات المنتجة وتخفيض عبئ مديونيتها وذلك لتسهيل تصريف منتوجاتها في الأسواق الخارجية أو لتدهور أثمانها في الأسواق العالمية.
 - ☑ معالجة مشكل البطالة في الاقتصاد القومي حيث ينتج عن التخفيض تشجيع التوسع في الصناعات التصديرية.
 - ☑ ارتباط كتلة نقدية معينة، أي أن هذا الارتباط سوف يعرض العملة المحلية لانخفاض بمجرد حصول أي انخفاض في العملة الرئيسية.
 - ☑ تنشيط القطاعات التصديرية وبقية القطاعات التي تعتمد عليها الدولة وذلك لأن السلع المصدرة أو أي سلع أخرى تعتمد على قطاعات تكميلية أخرى فإن تطوير القطاع التصديري يؤدي إلى تطوير
 - ☑ بقية القطاعات السابقة سواء من ناحية استغلال الطاقة الإنتاجية أو استخدام المزيد من اليد العاملة.
- ان سياسة تخفيض قيمة العملة تنتهجها الدولة التي تعاني عجزا في ميزان المدفوعات و لهذه السياسة اسباب رئيسية متمثلة في معالجة مشكل البطالة في الاقتصاد و غيرها من المشاكل بالاضافة الى اسباب اخرى ثانوية.

2- تطورات تخفيض قيمة صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي

لقد عرفت الجزائر تحولات كبيرة في قيمة الدينار وكذلك تحولات بالنسبة لنظام تحديد سعر صرف الدينار مقابل عملات أجنبية إذ يلاحظ أنه ابتداء من جانفي 1974م كان صرف الدينار الجزائري مربوط بجملة من العملات يتم تعديلها من حين لآخر. ومنذ عام 1991 تولى مجلس النقد والقرض مسؤولية وضع سياسة النقد الأجنبي وخلال الفترة 1989-1991 سمح للدينار الجزائري بالانخفاض لمواجهة الخسائر في معادلات التبادل التجاري، وكجزء من محاولة لتعديل الأسعار النسبية المحلية وزيادة الانفتاح وخفض الدينار الجزائري بأكثر من 100% كما يوضحه الجدول التالي .

الجدول رقم (1) تطورات سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي للفترة 1990-2019

السنوات	سعر الصرف مقابل دولار امريكي	السنوات	سعر الصرف مقابل دولار امريكي	السنوات	سعر الصرف مقابل دولار امريكي	السنوات	سعر الصرف مقابل دولار امريكي
1990	61, 875	1998	48, 186	2006	117,027	2014	213,92
1991	45, 373	1999	48, 712	2007	134,977	2015	165,09
1992	48, 010	2000	54, 740	2008	137,42	2016	170,00
1993	50, 928	2001	54, 794	2009	182,13	2017	159,00
1994	42, 388	2002	56, 994	2010	138,74	2018	166,00
1995	42, 049	2003	68, 055	2011	161,97	2019	214,00
1996	46, 923	2004	84, 751	2012	208,87		
1997	48, 158	2005	103,198	2013	209,70		

المصدر: (المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، 2008، صفحة 83)

(بنك الجزائر، 2002-2006، صفحة 199)

(وزارة المالية، 2000-2019)

عرف سعر الصرف انخفاضًا بنسبة (100 %) سنة 1991 جعل سعر الصرف يقدر بـ 19 دينار جزائري مقابل 1 دولار أمريكي بعدما كان 8.96 دينار لكل 1 دولار أمريكي في سنة 1990، خلال الفترة 1991 – 1994 وصل معدل الانخفاض الاسمي لقيمة الدينار في المتوسط 4 % سنويا مما جعل قيمة الدينار الجزائري حوالي 24 دينار لكل دولار أمريكي في السوق الرسمية، ولم يكن هذا الاستقرار النسبي للسعر الاسمي متفقا مع السياسات الاقتصادية، إذا أن صدمات التبادل التجاري المعاكسة والسياسات المالية التوسعية أدت إلى ارتفاع التضخم بمعدلات عالية بالمقارنة إلى الشركاء الجزائريين التجاريين .

وما يلاحظ أن الأهداف الفورية لبرنامج التصحيح في عام 1994 م انحصرت في تصحيح القيمة المبالغ فيها للدينار الجزائري، فيما يسمح بتحديد قيمته حسب قوى السوق وجعل النظام سعر الصرف أكثر شفافية وهكذا حدث خفض كبير للدينار الجزائري بحوالي 50 % على خطوتين في مارس – أبريل 1994 ليصبح الدينار الجزائري مقابل الدولار يساوي حوالي 36 DA / 1 (US) \$ ومرة أخرى في نهاية سبتمبر 1994م 47 دينار مقابل 1 دولار أمريكي، وانخفض سعر السوق الموازية ليصل إلى حوالي ضعفي السعر الرسمي خلال تلك الفترة، بعد تخفيض قيمة الدينار الجزائري عام 1994 م.

أما الفترة من 1999 – 2006 و2019 تواصل تراجع قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي والملاحظ أن هذه الفترة شهدت دخول عملة جديدة في المعاملات الدولية الصادرة عن الاتحاد الأوروبي الذي أصبح ينافس الدولار (بنك الجزائر، 2006 ، صفحة 76)

3. أهمية وأهداف سياسية تخفيض قيمة العملة

ان سياسة تخفيض قيمة العملة تسعى إلى تحقيق التوازن الداخلي والخارجي، حيث يستعمل هذا الاجراء من أجل تحقيق أهداف اقتصادية وطنية تختلف من دولة إلى أخرى، بالإضافة إلى أنها تهدف إلى تحسين مستوى الميزان التجاري بالدرجة الأولى.

1.3. أهمية سياسة تخفيض قيمة العملة

إن التخفيض يجعل أسعار الصادرات تنخفض من منظور الأجانب وبالتالي فإن الطلب الأجنبي على المنتجات المحلية يميل إلى الارتفاع أما بالنسبة للواردات ترتفع قيمتها بالنسبة للعملة الوطنية هذا ما يجعل من حجم الواردات يميل إلى الانخفاض ولهذا فإن المنتجين يقومون بتحويل أو نقل عوامل الإنتاج إلى القطاعات التي تسمح لهم بتحقيق مردودية أكثر. وبذلك يفضلون الإنتاج في قطاعي التصدير واحلال الواردات وفي هذا الإطار يمكن أن يكون سعر الصرف أداة تسيير للعرض والطلب والتخفيض الفعال للموارد. ولا يؤثر التخفيض في حساب التجارة المنظورة فحسب. حيث يساهم في تحسين من جهة أخرى وضعية حساب التجارة غير المنظورة، الراجع إلى زيادة إقبال الطرف الأجنبي على الخدمات المحلية التي يراها منخفضة التكلفة، ويحد من جهة أخرى إقبال الطرف المحلي على الخدمات الأجنبية، كما يحدث هذا مع رأس المال الأجنبي الذي من دوره أن يساهم في تحسين وانتعاش حساب رأس المال. (سلامة ، 2012-2013، صفحة 52).

2.3. أهداف سياسة تخفيض قيمة العملة

من بين أهداف سياسة تخفيض قيمة العملة نذكر:

- ☑ وضع حد للتدهور في قيمة العملة بالنسبة للعملات الأجنبية والاعتراف بالتدهور الذي حدث، ووفق الانهيار المستمر والمتتالي في قيمة العملة، وذلك بخفض قيمتها رسميا.
- ☑ موازنة الميزان التجاري الخارجي وذلك بتشجيع حركة التصدير والتقليل من الواردات، فتنخفض قيمة العملة يجعل المستورد الأجنبي قادرا على أن يشتري كما بالمبلغ نفسه من عملته، كمية أكبر من السلع، فيزيد بذلك استرادته، كما يؤدي التخفيض في الوقت ذاته إلى رفع أسعار السلع الأجنبية بالعملة المنخفضة مما يقلل من الاستراد المحلي.

✓ الحصول على نقد أجنبي إضافي يساعد على الوفاء بالتزامات مديونية الخارجية نتيجة زيادة الصادرات بالإضافة إلى أنه يقلص الواردات يعني ذلك تقليص حجم الدين الخارجي والحد منه بالنسب للصادرات والنتائج المحلي (ناثر، 2008، الصفحات 148-149).

من خلال ما تم ذكره في هذا المطلب فإن تخفيض قيمة العملة يجعل أسعار الصادرات تنخفض و بالتالي زيادة الطلب الأجنبي على المنتجات المحلية، كما ان لهذه السياسة اهداف تساهم في تحسين مستوى الميزان التجاري.

3.3. شروط نجاح سياسة تخفيض قيمة العملة.

حتى تتحقق أهداف تخفيض قيمة العملة، لا بد من توافر مجموعة من الشروط أهمها:

- ✓ مرونة الجهاز الإنتاجي للارتفاع في الطلب الجديد الناجم عن ارتفاع الصادرات.
- ✓ مرونة الطلب الداخلي على السلم المستورد ومرونة الطلب الخارجي على السلع المصدرة.
- ✓ أن لا تقوم الدول الأخرى بتخفيض القيمة الخارجية لعملاتها.
- ✓ أن لا يتردد الشك في الأسواق النقدية بأن هذا التخفيض يعقبه تخفيض آخر.
- ✓ استجابة السلع المصدرة لمواصفات الجودة والمعايير الصحية والأمنية الضرورية للتصدير. (دلامي، 2011-2012، صفحة 52).
- ✓ الاستجابة لشروط مارشال- ليزر والذي ينص بأن مجموع مرونة الطلب ومرونة الصادرات أكبر من الواحد الصحيح.
- ✓ انقسام الطلب العالمي على منتجات الدولة بقدر كاف من المرونة، بحيث يؤدي تخفيض العملة إلى زيادة أكبر في الطلب العالمي على المنتجات المصدرة من نسبة التخفيض.

يعتبر نجاح سياسة تخفيض قيمة العملة يتوقف على التأثير الإيجابي على ميزان المدفوعات ومدى مرونة الصادرات و الواردات.

إن التخفيض حتى وإن تحققت شروطه لا يؤدي بالضرورة إلى تحسين فوري في وضعية ميزان المدفوعات حيث كون هناك تدهور في وضعيته أولاً وبعد ذلك يبدأ بالتحسين، كما أن نجاح عملية تخفيض العملة متوقف على التأثير الإيجابي على ميزان المدفوعات ومدى مرونة الصادرات والواردات، وإن أهمية انخفاض كمية الواردات وقيمتها الإجمالية من خلال ارتفاع أسعارها بالعملة الأجنبية ترتبط بمدى أهمية درجة مرونة أسعارها.

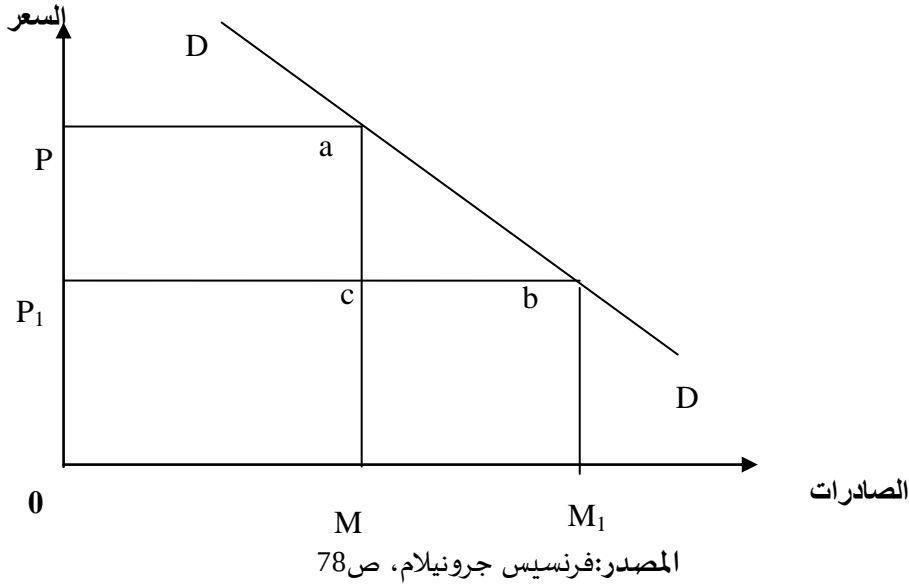
4. أثر تخفيض قيمة العملة على بعض المتغيرات الاقتصادية

1.4. أثر تخفيض قيمة العملة على الصادرات

ترتب عن سياسة التخفيض جملة من الآثار على مستويات مختلفة. إن التخفيض على الصادرات سواء بالزيادة أو بالنقصان يعتمد على درجة مرونة الطلب على صادرات ذلك البلد فيمكن أن تكون المرونة أكبر من الواحد، أصغر من الواحد، أو مساوية له.

الحالة 01: مرونة الطلب على الصادرات أكبر من الواحد: في هذه الحالة يؤدي تخفيض قيمة العملة إلى زيادة عائد الصادرات حيث أن $ex > 1$ أي مرونة السعيرية للطلب على الصادرات أكبر من 1. في هذه الحالة عند انخفاض أسعار السلع بنسبة $p\%$ سينتج عن زيادة في الكمية المطلوبة من الصادرات بمقدار أكبر من p بالقدر الذي يؤدي إلى زيادة العائد الإجمالي للصادرات.

الشكل رقم (01): أثر تخفيض العملة على الصادرات عندما تكون المرنة أكبر من 1



حيث أن:

من 0 إلى P : سعر الصادرات بالعملة الأجنبية قبل تخفيض قيمة العملة المحلية.

من 0 إلى P_1 : سعر الصادرات بالعملة الأجنبية بعد تخفيض قيمة العملة المحلية.

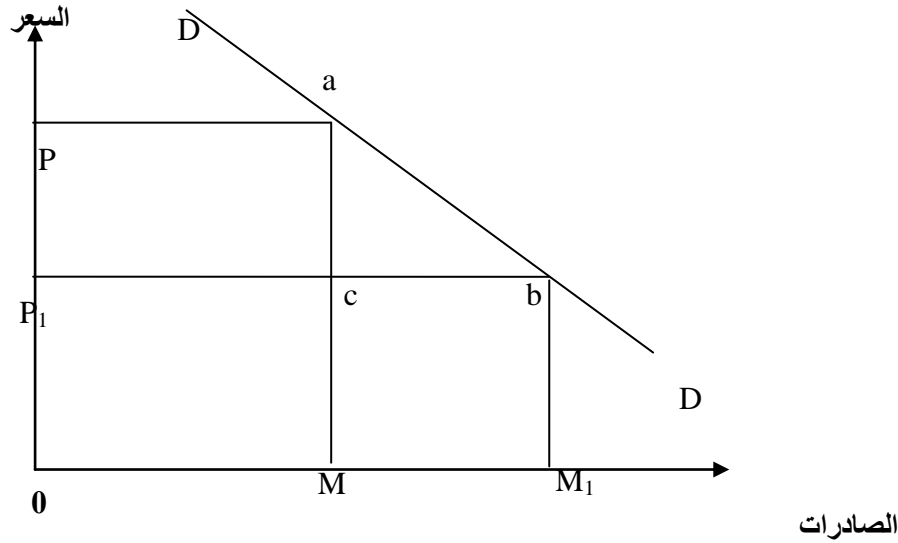
من 0 إلى M : إجمالي الصادرات قبل تخفيض العملة.

من 0 إلى M_1 : إجمالي الصادرات بعد تخفيض العملة.

يلاحظ من الشكل أن انخفاض الأسعار المحلية نتيجة تخفيض قيمة العملة يترتب عليه خسارة في العملة الأجنبية مقدارها ما بين $(P - P_1)$ لكل وحدة مصدرة من السلعة ومن جهة أخرى انخفاض الأسعار المحلية الذي جاء نتيجة تخفيض قيمة العملة أدى لزيادة قيمة الصادرات بقدر $(C - B)$ و $(M - M_1)$ يمثل العائد الإضافي من العملة الأجنبية من جراء الزيادة الإضافية في الصادرات $M - M_1$ ، ويلاحظ كذلك أن الزيادة في العملات الأجنبية $(C - B)(M - M_1)$ من جراء الزيادة في الصادرات ومنه الأثر النهائي لتخفيض قيمة العملة في هذه الحالة هو زيادة العائد الإجمالي للصادرات. (سلامة ، 2012-2013، صفحة 75)

الحالة 02: مرونة الطلب على الصادرات أقل من الواحد: إذا كانت مرونة الصادرات أقل من الواحد فإن تخفيض قيمة العملة سيؤدي إلى إنقاص العائد الإجمالي للصادرات في هذه الحالة انخفاض الأسعار بنسبة $P\%$ يؤدي إلى زيادة في الكمية المطلوبة بأقل من $P\%$ مما يترتب عليه انخفاض في إجمالي عائد الصادرات والشكل التي يبين ذلك:

الشكل رقم (02): أثر تخفيض العملة على الصادرات عندما تكون المرنة أقل من 1.

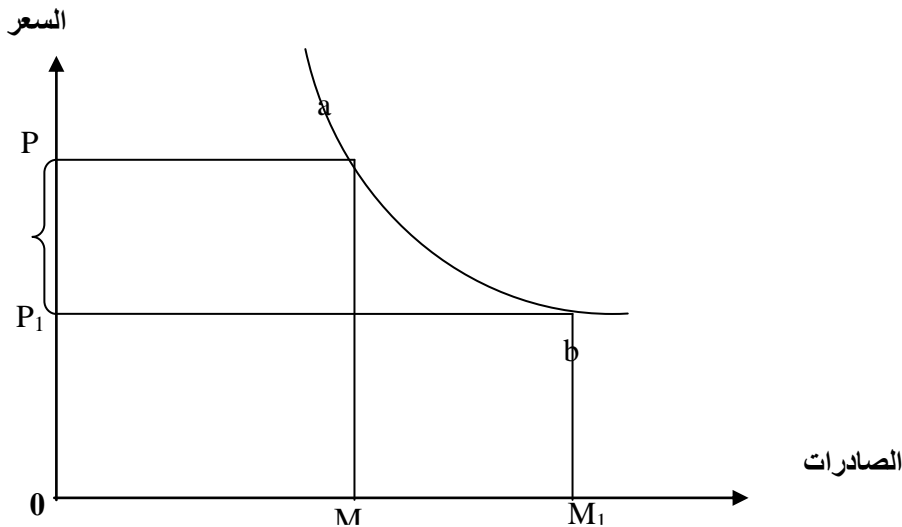


المصدر: فرنسيس جيرونلام، مرجع سبق ذكره، ص 179.

من الشكل يلاحظ أن العائد الصافي للصادرات والمقدر بـ $(M - M_1)(c - b)$ أما الخسارة الإجمالية في قيمة الوحدة من الصادرات نتيجة التخفيض فهي $(a - c)(p - p_1)$ وبما أن $(M - M_1)(c - b)$ أقل من ac فإن الأثر الصافي للتخفيض في هذه الحالة هو انخفاض في إجمالي العائد للصادرات المحلية وعلى هذا الأساس فإن تخفيض قيمة العملة سوف يؤدي إلى نقص في إجمالي عائد الصادرات إذا كانت المرنة السعرية لطلب الأجانب على صادرات البلد أقل من الواحد.

الحالة 03: المرنة تساوي الواحد: إذا كانت $ex = 1$ فقيمة العملة لا تؤثر على العائد الإجمالي للصادرات حيث أنه في هذه الحالة يؤدي إلى انخفاض الأسعار بمقدار $p\%$ إلى زيادة في الطلب بنفس النسبة مما يترتب عليه عدم تغير العائد الإجمالي للصادرات.

الشكل رقم (03): أثر تخفيض العملة على الصادرات عندما تكون المرنة تساوي 1.



المصدر: فرنسيس جرونيلام، مرجع سبق ذكره، ص 180.

يلاحظ أن إجمالي الخسارة في عائد الصادرات للخسارة في سعر $(a - c) (p - p_1)$ بينما إجمالي العائد من الصادرات الإضافية $(M_1 - M)$ هو $(c - b) (M_1 - M)$ ومن هنا يتضح أن $C_b = b - b_1 M - M_1 . a . c$ ، ومنه فإن تخفيض قيمة العملة لا يؤثر على العائد الإجمالي للصادرات في الحالة التي تكون فيها المرونة السعرية للطلب الأجنبي على صادرات البلد تساوي الوحدة وكان عرض الصادرات مرنا بدرجة كافية تمكنه من تغطية الطلب المتزايد.

2.4. أثر تخفيض قيمة العملة على الواردات.

إن تخفيض قيمة العملة سوف يؤدي إلى ارتفاع أسعار الواردات سيكون بالعملة المحلية فقط دون العملة الأجنبية، حيث أن تخفيض قيمة العملة لن يؤثر على أسعار العرض الواردات مقومة بالعملة الأجنبية، إن مدى انخفاض في حجم الواردات والتوفير المقابل له في الصرف الأجنبي يعتمد على المرونة للسعرية للطلب على الواردات.

الحالة 01: المرونة السعرية للواردات تساوي الصفر: في هذه الحالة يفشل تخفيض قيمة العملة في تحقيق أي انخفاض في حجم الواردات وعليه فإن قيمة الفاتورة الإجمالية للواردات (مقومة بالعملة المحلية) للبلد لن تتأثر بتخفيض قيمة العملة.

الحالة 02: المرونة السعرية للواردات أقل من الواحد: فسوف يحدث هبوط في الواردات كما أن الفاتورة الإجمالية للواردات (مقومة بالعملة الأجنبية) سوف تنخفض كنتيجة لانخفاض في حجم الواردات. (الحلاق و العجلوني، 2010، صفحة 121)

ففي هذه الحالة بالرغم من أن أسعار عرض الصادرات مقومة بالعملة الأجنبية لم تتغير نتيجة للتخفيض فإنه يلاحظ أن انخفاض الأسعار المحلية المترتبة عن عملية التخفيض أدى إلى هبوط حجم الواردات كما أن الفاتورة الإجمالية للواردات سوف تنخفض كنتيجة لانخفاض في حجم الواردات.

الجدول رقم (02): ميزان مدفوعات الجزائر خلال الفترة (2010-2019)

الوحدة: مليار دولار

2019*	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	البيان
-18.84	-16.71	22.09-	-26.21	-27.28	-9.27	0.83	12.41	17.76	12.14	الرصيد الخارجي الإجمالي
-10.20	-7.460	-14.41	-20.12	-18.08	0.459	9.384	20.16 7	25.96 1	18.20 5	الميزان التجاري
35.600	41.11 0	34.56 9	29.30 9	34.56 6	60.12 9	64.37 7	71.73 6	72.88 8	57.09 0	الصادرات
33.470	38.90	33.20 2	27.91 8	33.08 1	58.46 2	63.32 7	70.58 3	71.66 1	56.12 1	المحروقات
2.150	2.220	1.367	1.391	1.485	1.667	1.050	1.153	1.227	0.969	(خارج المحروقات)
-45.81	-48.57	-48.98	-49.43	-52.64	-59.67	-54.99	-51.56	-46.92	-38.88	الواردات
-7.060	-8.220	-8.178	-7.343	-7.524	-8.141	-6.825	-7.006	-8.805	-8.340	صافي الخدمات خارج دخل العوامل
-4.500	-4.420	-2.594	-1.570	-4.453	-4.814	-4.514	-3.906	-2.039	-0.366	صافي دخل العوامل
2.930	3.390	3.088	2.822	2.771	3.219	2.786	3.163	2.649	2.650	صافي التحويلات
-0.330	0.890	0.334	0.187	-0.248	3.396	-0.967	-0.361	2.375	3.177	رصيد حساب رأس المال
1.460	0.590	1.206	1.589	-0.688	1.525	1.691	1.541	2.045	3.478	صافي الاستثمار المباشر
-0.060	0.150	-0.066	0.473	-0.459	0.517	-0.384	-0.587	-1.081	0.136	صافي رأس المال رسمي
-1.750	0.150	-0.807	-1.875	0.899	1.357	-2.274	-1.306	1.411	-0.437	صافي السهو أو الخطأ
-19.17	-15.82	-21.76	-26.03	-27.53	-5.88	0.13	12.05	20.14	15.32	الرصيد الإجمالي

*بيانات مبدئية

المصدر: التقارير والنشرة السنوية لبنك الجزائر، وموقع وزارة المالية

<https://www.mf.gov.dz/index.php/fr/taux-de-change>

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن رصيد ميزان المدفوعات عرف وضعياً غير مستقرة، حيث شهدت الفترة الممتدة من 2010 إلى 2012 انتعاشاً وتحسن ملحوظ في رصيد ميزان المدفوعات، رافقتها التسديدات المسبقة والكبيرة للدين الخارجي من قبل الجزائر، كما رافقتها عملية استمرار تراكم احتياطات الصرف، ما ساعد الاقتصاد الوطني للتخلص من هشاشته أمام الصدمات الخارجية. تجدر الإشارة إلى أن هذا التحسن بدأ منذ سنة 2000 برصيد قدره 7.57 مليار دولار، واستمر هذا الفائض بقيم متذبذبة كانت أدناها سنة 2013 برصيد قدره 0.13 مليار دولار، كما شهد هذا الرصيد تدهوراً حاداً في سنة 2009 بلغ فيه قيمة 3.859 مليار دولار، بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية 2008، ليعاود الارتفاع في سنة 2010 حيث بلغ 15.32 مليار دولار. في حين شهدت الفترة الموالية والممتدة من 2014 إلى 2019 تراجعاً وعجزاً كبيراً في ميزان المدفوعات بلغ أقصاه في سنة 2015 برصيد قدره -27.53 مليار دولار، هذا العجز يرجع بالدرجة الأولى إلى إنخفاض أسعار البترول سنة 2014 لينخفض العجز بعدها تدريجياً وصولاً إلى -15.82 مليار دولار سنة 2018، نتيجة سياسات ترشيد النفقات وتقليص فاتورة الإستيراد.

يمكن القول أن للتخفيض تأثير على الصادرات والواردات، وذلك من خلال زيادة الصادرات عن طريق جعلها أرخص والحد من الاستيراد بعد ارتفاع أسعارها وبالتالي معالجة العجز في الميزان التجاري. كما يؤثر تخفيض سعر الصرف على كل من الدخل وعلى مستوى الأسعار وغيرها.

3.4. أثر التخفيض على الدخل

يوجد أثرين مختلفين لأثر تخفيض العملة على الدخل وهما كما يلي:

أولاً: أثر الموارد المعطلة: إن تخفيض قيمة العملة يؤدي إلى زيادة الطلب الخارجي على الصادرات، فإذا كانت معطلة كانت هناك طاقات عاطلة في الاقتصاد فذلك يؤدي إلى زيادة الدخل والتوظيف في الصناعات التصديرية، ثم ما تلبث أن تنتشر في الصناعات الاستهلاكية المحلية الأخرى وهكذا.

ثانياً: أثر شروط التجارة: يشارك ألكسندر فالييه الاقتصادي في أن الارتفاع الحاصل في حصيللة الصادرات مقومة بالعملة الأجنبية سيكون بنسبة أقل من الانخفاض في حصيللة الواردات مقومة بالعملة الأجنبية، وبالتالي ينتج عن هذا تدهور في شروط التجارة بالنسبة للبلد المنخفض، وذلك أن صادرات هذه الدولة تكون أكثر تخصصاً من الواردات. ويقيم ألكسندر آثار شروط التجارة للتخفيض في قيمة العملة إلى أثرين، أثر مبدئي عن طريق تغير الأسعار وأثر ثانوي عن طريق التغير المحفز بالدخل في الاستيعاب، فالأثر المبدئي هو أن الدولة التي تخفض قيمة عملتها تتأثر دخولها بالانخفاض كنتيجة لتدهور شروط التجارة بنفس النسبة وبالتالي يؤدي ذلك إلى عجز في الميزان التجاري. أما الأثر الثانوي فانخفاض الدخل سيؤدي إلى انخفاض في الاستيعاب وبالتالي تحسن بقدر مساوي في رصيد الحساب الجاري وبطبيعة الحال يتوقف هذا الأثر الثانوي لشروط التجارة على الحساب الجاري.

4.4. التخفيض وأثره على مستوى التشغيل

إن عملية تخفيض العملة هي أحسن طريقة من أجل تحقيق التشغيل الكامل، فعند قيام الدولة بتخفيض القيمة الخارجية لعملتها سيؤدي هذا ارتفاع أسعار الواردات مقومة بالعملة الأجنبية، (تصبح المنتجات الأجنبية غالية الثمن)، هذا ما يشجع المنتجين المحليين على إنتاج سلع بديلة للمنتجات التي كانت تستورد، الأمر الذي يتطلب زيادة مناصب العمل والشغل المباشرة وغير المباشرة، لاشباع الطلب المحلي ومنه تخفيض نسب البطالة، كما يمكن تخفيض قيمة العملة الدولة من زيادة حجم صادراتها وبالتالي زيادة الناتج المحلي الإجمالي، هذا الأخير انخفاضه يعني انخفاض إنتاج الإقتصاد المحلي من السلع والخدمات الذي سيؤدي إلى تقليص فرص العمل المتوفرة أو ما يسمى بمشكلة البطالة، فكلما انخفض الناتج المحلي تحت مستويات التوظيف الكامل للعمالة ارتفعت نسبة البطالة هذه الأخيرة تنتج بشكل عام عن تراجع النشاط الاقتصادي وانخفاضه تحت مستوياته الكامنة، فالعديد من الدراسات تؤكد على وجود علاقة ترابطية بين معدلات النمو الاقتصادي وتغير معدلات البطالة السائدة في الاقتصاد، حيث إذا كان تخفيض قيمة العملة يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي فهذا يعني انخفاض نسبة البطالة نظراً لزيادة التشغيل.

إن زيادة الدخل القومي والتوظيف من النتائج المهمة لزيادة الصادرات ونقص الواردات وذلك لأن زيادة الصادرات تعتبر بمثابة عنصر إضافي للدخل القومي مما يؤدي إلى زيادته وفقاً لنظرية مضاعف التجارة الخارجية، فزيادة الدخل القومي عادة ما يصاحبها زيادة في الانفاق على الاستهلاك والتي تكون مصحوبة بزيادة في الاستيراد طبقاً للميل الحدي للاستيراد، أما بالنسبة للبلدان التي لم تقم بعملية التخفيض في قيمة عملتها المحلية فالتوقع حصول زيادة في وارداتها من البلد الذي أجرى التخفيض وكذلك يحدث انخفاض في صادراتها مما سترتب عليه انخفاض في الدخل والتوظيف. (الساعدي، 2011، صفحة 93)

5.4. التخفيض وأثره على مستوى الأسعار.

إن سياسة تخفيض العملة بحد ذاتها تعتبر مصدر الارتفاع الأسعار المحلية. بما أن التخفيض في قيمة العملة المحلية سوف يجعل أسعار الاستيرادات أعلى من السابق، أما إذا كانت هذه السلع المستوردة تمثل سلعا ضرورية للمواطن المحلي فيصعب الاستغناء عنها فإن

يضيف حلقة جديدة لارتفاع الأسعار، ويترتب عليه أعباء جديدة على المواطن أن ارتفاع أسعار المستوردات وإنخفاض أسعار الصادرات نتيجة تخفيض قيمة العملة سيؤدي إلى ارتفاع الطلب على المنتجات الوطنية. (الحلاق و العجلوني، 2010، صفحة 122)

عادة ما يرافق تخفيض العملة ارتفاعاً في معدلات التضخم لأنه يؤدي إلى زيادة في التكاليف كالأجور التي بدورها تزيد تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المحلية مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وبذلك تتفاقم معدلات التضخم، حيث أن ارتفاع الأسعار المحلية المترتب عن عملية التخفيض تتحمل عبئها الفئات الاجتماعية الضعيفة وذلك بإنخفاض القدرة الشرائية لهم بالتالي النقص في الطلب الفعال، كما يؤثر ارتفاع الأسعار في ميزان المدفوعات بطريقة معاكسة، فانتشار التضخم يمكن أن يؤدي إلى إزالة جميع المكاسب الناجمة عن التخفيض، فعند النظر إلى أوضاع البلدان النامية، نجد أنها تتسم بعدم مرونة الجهاز الإنتاجي وتطبيقها واتباعها لسياسة التخفيض تحت وطأة التضخم. (السباعوي، 2014، صفحة 244)

6.4. التخفيض وأثره على حركة رؤوس الأموال

من ضمن الأسباب الرئيسية والمهمة التي تدفع الأفراد لتحريك رؤوس أموالهم بين الدول، ويتم هذا الإجراء عندما يتوقع الأفراد بأن الدولة سوف تقوم بالتخفيض فإنهم في هذه الحالة سيقومون بتحريك أموالهم نحو الخارج لتجنب الخسارة المحتملة من جراء هذا التخفيض أو البحث عن الأرباح.

إن تخفيض قيمة العملة يؤثر على عدة متغيرات اقتصادية منها الدخل وذلك خلال تأثير كل من الموارد المعطلة إذ أنه كلما كانت هناك طاقات عاطلة كلما أدى ذلك إلى زيادة الدخل، وكذلك أثر شروط التجارية، هذا إضافة إلى التأثير على مستوى الأسعار وكذلك أثرها على حركة رؤوس الأموال بين الدول.

يرتكز تخفيض العملة على نظريتين أساسيتين هما نظرية أسلوب المرونات ونظرية الاستيعاب حيث تهدفان إلى استعادة التوازن في كل من الميزانين التجاري والمدفوعات ولهذا التخفيض تأثير كبير على الصادرات وذلك بجعلها أرخص، وعلى الواردات إذ يؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعارها وسيكون بالعملة المحلية فقط دون العملة الأجنبية، وهذا التأثير يعتمد بدرجة كثيرة على المرونات، كما يؤثر على عدة متغيرات اقتصادية كالدخل ومستوى الأسعار إضافة إلى أثرها على حركة رؤوس الأموال.

5. سياسة سعر الصرف في التقليل من أثر تراجع احتياطات الصرف

عمدت الجزائر منذ سنة 2000 إلى للتوجه للسياسة المالية وتبني الفكر الكينزي للنمو الإقتصادي على حساب السياسة النقدية التي كانت منذ 1990 تملئ على الجزائر من طرف صندوق النقد الدولي من أجل الحصول على التمويل في شكل مديونية خارجية، كما إستفادت الجزائر من تجاربها السابقة والانتكاسات الاقتصادية التي مرت بها بسبب تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية، فكانت النتيجة هي إنشاء صندوق ضبط الإيرادات وصندوق احتياطات الصرف الرسمية الذي كان له دور في تعزيز الاستقرار الإقتصادي لحد مقبول.

والملاحظ أن الجزائر كانت تعتمد في إدارة شؤونها الاقتصادية وتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال اعتمادها على الثلاثي أو المثلث المكون من التغيرات في أسعار البترول و التغير في رصيد صندوق احتياطي الصرف الرسمي و التغير في أسعار صرف الدينار مقابل الدولار خصوصاً، كل هذا في ظل ضعف الحكومة على وضع برنامج إقتصادي يضمن مصادر تمويل مستدامة وبعث تنمية إقتصادية حقيقية وصالبة تمتاز بالإستقرار وتخلق فرص للتطور والتخلص من التبعية لقطاع المحروقات.

وهذا ما يوضحه الجدول الموالي والذي يصبو العلاقة بشكل واضح بين المتغيرات الثلاثة السابقة، إذ نلاحظ أن الفترة من 2000 إلى غاية 2008 سجل فيها الإقتصاد الجزائري تحسناً جيداً في كل من سعر صرف الدينار من 75.29 دينار للدولار كمتوسط سنوي إلى حدود 60.63 دينار للدولار مدفوعاً بالتحسن في المتوسط السنوي لسعر البرميل من 28.60 دولار في 2000 إلى 99.10 دولار للبرميل في 2008 من جهة، ومن جهة أخرى الزيادة المطردة لرصيد احتياطات الصرف الرسمية من 11.9 مليار دولار إلى 143.1 مليار دولار، وهذا أمر منطقي بالنسبة للإقتصاد الجزائري كما أشرنا لذلك سابقاً.

أما بالنسبة للفترة 2009 إلى غاية 2019 فإن هذه الفترة فقد كانت خلاف الفترة السابقة إذ نلاحظ من سنة 2008 إلى 2014 إرتفعت أسعار البترول من 61 دولار للبرميل إلى 99 دولار للبرميل، وفي نفس الفترة إنتقلت إحتياجات الصرف الرسمية من 148 مليار دولار إلى 194 مليار دولار وهذه أعلى رصيد من إحتياجات الصرف إلى غاية يومنا هذا، وفي المقابل سجل سعر صرف الدينار تراجعاً مهماً من 72 دينار للدولار سنة 2009 إلى 80 دينار للدولار سنة 2014، إن الوضع السابق معاكس تماماً لما هو متوقع مقارنة بالمرحلة (2008-2000) ويرجع عدم إتساق حركة سعر صرف الدينار مع أسعار البترول المتزايدة وإحتياجات الصرف إلى أمر واحد هو أن الحكومة قامت برفع السعر المرجعي لإعداد الموازنة العامة إلى حدود 38 دولار بالإضافة للمشاريع التنمية الإقتصادية الضخمة التي يبرمجتها في هذه الفترة مقابل محدودية مصادر التمويل للخزينة العمومية، حيث تم اللجوء إلى تخفيض قيمة أسعار صرف الدينار. وبخصوص الفترة 2015-2019 وهي من أصعب المراحل على الإقتصاد الجزائري من عدة نواحي حتى الإجتماعية والسياسية، إذ عصفت بالإقتصاد أزمة نفطية أخرى بسبب تراجع أسعار البترول من 100 دولار إلى حدود 25 دولار بداية سنة 2015 وكذلك الإستنزاف السريع لإحتياجات الصرف، لذلك لجأت الحكومة إلى التخفيض الإداري لسعر صرف الدينار من 72 دينار عام 2014 للدولار إلى 119 دينار للدولار بحلول سنة 2019 ، بالإضافة إلى إطلاق مشروع التمويل غير التقليدي الذي أدى إلى زيادة مطردة في الكتلة النقدية لنفس الفترة كما يوضحه الجدول رقم 02، بالإضافة رفع السعر المرجعي مرة أخرى إلى 50 دولار سنة 2018 مما زاد من تضيق الخناق على الخزينة العمومية مقابل الضعف الشديد في مصادر التمويل العادية، و عدم نجاعة المصادر المستحدثة ، مثل القرض السندي للتنمية الاقتصادية الذي تم اطلاقه في أفريل 2016، برنامج الامتثال الجبائي الذي امتد إلى غاية ديسمبر 2017، و أخيراً التمويل غير التقليدي الذي أسفر عن طباعة وضخ ما يعادل 6500 مليار دينار جزائري، خلال الفترة الممتدة من الثلاثي الأخير لعام 2017 إلى غاية بداية عام 2019.

الجدول رقم(03): يوضح تطور إحتياجات الصرف الرسمية (الوحدة 10⁹ دولار)

إحتياجات الصرف الرسمية	السنوات	إحتياجات الصرف الرسمية	السنوات	إحتياجات الصرف الرسمية	السنوات	إحتياجات الصرف الرسمية	السنوات
178.9	2014	78.77	2006	6.8	1998	0.8	1990
144	2015	110.1	2007	4.4	1999	1.6	1991
114	2016	143.1	2008	11.9	2000	1.5	1992
97.3	2017	148.9	2009	17.9	2001	1.5	1993
79.9	2018	162.2	2010	23.1	2002	2.6	1994
64.1	2019	182.2	2011	32.9	2003	2.1	1995
		190.7	2012	43.1	2004	4.2	1996
		194	2013	56.1	2005	8	1997

المصدر: ONS Principaux indicateurs de l'économie Algérienne 2000- 2019

إحتياجات الصرف هي الأصول المتاحة تحت تصرف السلطات النقدية والخاضعة لسيطرتها لتلبية إحتياجات تمويل ميزان المدفوعات، أو التدخل في سوق الصرف للتأثير على سعر صرف العملة، أو غير ذلك من الأغراض ذات الصلة (كالحفاظة على الثقة في العملة المحلية وتشكيل أساس يستند إليه في الإقتراض الخارجي) وسنحاول تقييم فعالية مرونة سعر الصرف في الجزائر في تسهيل التكيف مع الصدمة النفطية والتقليل من تأثيراتها على إحتياطي الصرف، وهذا من خلال رصد وتحليل استجابة الحسابات الخارجية لميزان المدفوعات التي تتأثر بتغيرات سعر الصرف.

جدول رقم (04): علاقة ميزان المدفوعات واحتياطي الصرف بتغير أسعار النفط وتخفيض أسعار الصرف

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
سعر النفط	97.98	100.2	53.1	45	54.1	71.3	57.05
الدينار مقابل الدولار	79.38	80.56	100.46	109,4654	110.96	116.61	118.60
الدينار مقابل اليورو	105.43	106.90	111.44	121.17	125.32	137.68	134.80
الصادرات غير النفطية	1.05	1.66	1.48	1.39	1.36	2.22	2.15
الواردات	54.99-	59.67-	52.64-	49.43-	48.98-	48.57-	45.81-
الميزان التجاري	9.38	0.45	18.08-	20.12-	14.41-	7.46-	10.20-
ميزان المدفوعات	0.13	5.88-	27.53-	26.03-	21.76-	15.82-	19.17-
إحتياطي الصرف	194.71	178.94	144.13	114.17	86.08	82.12	72.6

المصدر: من إعدادنا اعتمادا على التقارير والنشرة السنوية لبنك الجزائر، وموقع وزارة المالية

<https://www.mf.gov.dz/index.php/fr/taux-de-change>

من خلال معطيات الجدول أعلاه، يمكن الخروج بالملاحظات التالية:

☑ انخفاض متتالي لاحتياطي الصرف نتيجة إنخفاض أسعار النفط في الفترة 2013-2019، هذا الانخفاض أثر على مكونات ميزان التجاري وميزان المدفوعات، ولتخفيف الآثار المحتملة لانخفاض أسعار النفط هناك محاولات محتشمة لزيادة الصادرات غير النفطية التي قفزت إلى 2.22 و 2.15 مليار دولار سنة 2018 و 2019 على التوالي، وهي تتجاوز ضعف الصادرات غير النفطية لسنة 2013.

☑ على الرغم من الإجراءات المتخذة لأجل تقليص الواردات إلا أن معدل تراجعها كان بطيء وضعيف حيث انتقلت من 52.64 مليار دولار سنة 2015 إلى 49.43 مليار دولار سنة 2016 ثم إلى 48.57 مليار دولار سنة 2018 لتصل إلى 45.81 مليار دولار سنة 2019.

☑ سجل الميزان التجاري عجزا قدره 18.08 مليار دولار سنة 2015 نظرا لإنخفاض إيرادات الطاقة بعد هبوط أسعار النفط العالمية، وعلى الرغم من تراجع إجمالي الواردات من السلع تفاقم عجز رصيد الميزان التجاري بـ 2.04 مليار دولار ليبلغ 20.12 مليار دولار سنة 2016، وقد بلغ العجز 6.11 مليار دولار سنة 2019 بعد أن كان في حدود 5 مليار دولار سنة 2018، وهذا نتيجة لتراجع الصادرات من 41.79 مليار دولار سنة 2018 إلى 35.82 مليار دولار سنة 2019، وذلك على الرغم من التراجع في قيم الواردات من 48.57 مليار دولار سنة 2018 إلى 45.81 مليار دولار سنة 2019، وهذا في حد ذاته مؤشر على إمكانية التحكم في الواردات بشكل أكبر.

☑ سجل رصيد المدفوعات عام 2014، عجزا قدره 5.88 مليار دولار، واستمر العجز في ميزان المدفوعات بنسبة معتبرة على الرغم من تراجعته من 27.53 مليار دولار سنة 2015 إلى 26.03 مليار دولار سنة 2016، ثم أستمر هذا التراجع ليصل إلى 19.17 مليار دولار سنة 2019، وذلك نتيجة للتراجع الحاصل في الواردات من السلع.

تراجع كبير في احتياطي الصرف بفعل العجز المتتالي في ميزان المدفوعات حيث تراجعت إلى 178.94 مليار دولار سنة 2014 لتبلغ 72.6 مليار دولار سنة 2019، وذلك يعود إلى انخفاض أسعار النفط ولكن بنسب تآكل مختلفة نتيجة تخفيض أسعار الصرف ومحاوله زيادة الصادرات خارج المحروقات، والتقليل من العجز في ميزان التجاري.

6. خلاصة:

يفترض من الناحية النظرية أن يترتب على تخفيض قيمة العملة المحلية رفع درجة تنافسية الدولة، ومن ثم زيادة صادراتها نتيجة انخفاض أسعار هذه الصادرات بالنسبة للأجانب، كما يترتب على تخفيض قيمة العملة ارتفاع أسعار الواردات بالنسبة للمقيمين في الدولة، وهو ما يؤدي إلى تحويل الطلب على السلع المنتجة محليًا بدلًا من تلك المستوردة، أو يشجع الصناعات البديلة للواردات، وهو ما يساعد على تخفيض العجز في الميزان التجاري أو تخفيض فائض فيه.

حاولنا في هذه الدراسة تقديم أهم التأثيرات الممكنة نظريًا والمؤثرة لعملية تخفيض العملة على بعض المتغيرات الاقتصادية كالصادرات والواردات، الدخل، الأسعار وحركة رؤوس الأموال، حيث بينا نوعية الحركة وقوتها، وبعض الإيجابيات والسلبيات التي تكتنف هذه العملية.

النتائج:

توصلنا لجملة من النتائج العلمية والتطبيقية أهمها:

- ✓ أن تخفيض العملة لا يؤدي بالضرورة في الاقتصاد الجزائري إلى انعاش الصادرات وتخفيض الواردات.
- ✓ الطلب على الواردات ترجع إلى الطلب المحلي على المنتجات الأجنبية نظرًا لجودتها وولاء الزبون لها مع مرور الزمن.
- ✓ أدت عملية تخفيض العملة إلى انتعاش الأسواق الموازية لبيع العملة، التهرب الضريبي والتصريح الجمركي المغشوش والمنخفض
- ✓ عدم قدرة المنتجات المحلية على المنافسة في الأسواق الدولية من جهة ونقص الخبرة للمصدر الوطني يرهن زيادة الصادرات نحو للخارج.

الاقتراحات والتوصيات: نوصي بما يلي:

- ✓ ضرورة وضع سياسة مالية واقتصادية ممنهجة، كاملة ومتكاملة من أجل تحسين المؤشرات الاقتصادية كالصادرات والواردات والدخل، وذلك من أجل تنظيم حركة رؤوس الأموال، جلب الإستثمارات الأجنبية المباشرة، زيادة الدخل الفردي.
- ✓ عدم الارتكاز في كل مرة على آثار المستهدفة من تخفيض العملة لأنه إذا كانت السلع المستوردة تمثل سلعا ضرورية للمواطن المحلي ويصعب الاستغناء عنها سيترتب عليه أعباء جديدة على المواطن، قد تقابلها احتجاجات وتمرد وخروج عن السيطرة، الاعتماد على خلق اقتصاد متنوع وتشجيع الافراد على خلق استثمارات في مجالات متنوعة لخلق قيمة مضافة ترجع بالفائدة على البلاد، والأفراد والمؤسسات.

المراجع:

- 1- أمين زكي. (2010). الاقتصاد الدولي (النظرية والتطبيقات). عمان: إثراء للنشر والتوزيع.
- 2- حديجة بلببوس. (2016-2017). أثر تخفيض قيمة العملة على التوازن الإقتصادي الجزائري، دراسة قياسية 1990-2014. الجزائر: جامعة مستغانم.
- 3- زينب حسين عوض الله. (1998). الاقتصاد الدولي. مصر: الدار الجامعية.
- 4- سعيد سامي الحلاق، و محمود العجلوني. (2010). النقود والمصاريف المركزية. دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع.
- 5- سوزي عربي ناثر. (منشورات الحلبي الحقوقية). مقدمة في الاقتصاد النقدي والمصرفي. 2008.
- 6- صبحي حسون الساعدي. (2011). أثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية مع التركيز على انتقال رؤوس الاموال في بلدان مختارة. مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والادارية.
- 7- عبد الله خضر عبطان السبعوي. (2014). أثر تخفيض قيمة العملة في ميزان المدفوعات: إيران نموذجا 1990-2011. مجلة دراسات إقليمية، جامعة الموصل، العراق.
- 8- عبد المجيد قدي، و نعمان سعدي. (2011). البعد الدولي للنظام النقدي. الجزائر، الجزائر: دار بلقيس.
- 9- عيسى محمد الغزالي. (2003). سياسة أسعار الصرف. التنمية في الأقطار العربية.
- 10- نجاح سلامة. (2012-2013). تأثير تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري. بسكرة: جامعة محمد خيضر.
- 11- نجية دلامي. (2011-2012). دراسة تحليلية للعلاقات التجارية الأمريكية الصينية في ظل حرب العملات. الجزائر: جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف.
- 12- Jean-LouisMucchielle و ThierryMayer. (2006). *économie internationale*. Paris: Dalloz.

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA

سبرينة مانع، كريم زرمان (2021)، أثر إنخفاض سعر صرف العملة على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 09 (العدد 01)، الجزائر: جامعة 20 اوت 1955 -سكيكدة-، ص ص 500-514.